

قد ادلتنا ببيانات تشير الى انهما امتنعنا عن التصويت رابطتين الامتناع بموقفيهما من  
الفقرة الرابعة من القرار .

### ج - حقوق العرب في التعويض واستعادة الاملاك :

١ - بناء على توصية من اللجنة الثانية ( الاقتصادية ) اتخذت الجمعية العامة قرارها  
٣١٧٥ المعنون « السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في المناطق المحتلة » في ١٧  
كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٣ ، وقد نص القرار في فقراته التنفيذية ١ و ٢ و ٣ على  
ما يلي :

« ١ - تؤكد [ الجمعية ] حق الدول والشعوب العربية التي وقعت اراضيها تحت الاحتلال الاجنبي ،  
في السيادة الدائمة على جميع مواردها الطبيعية ،

« ٢ - تؤكد مجددا ان جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية في  
المناطق العربية المحتلة هي اجراءات غير شرعية وتدعو اسرائيل الى وقف هذه الاجراءات فوراً ،

« ٣ - تؤكد حق الدول والشعوب العربية التي وقعت اراضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي في استعادة  
تملك والتعويض الكامل عن استغلال الموارد الطبيعية ونهبها والاضرار بها ، كذلك عن استغلال الموارد  
البشرية واستخدامها في المناطق المحتلة » .

وقد نال هذا القرار ٩٠ صوتا وعارضه ٩ وامتنع ٢٦ . وكانت الاصوات المعارضة  
هي بوليفيه وجمهورية الدومنيكان ونيكاراجوه بالاضافة الى اسرائيل والولايات المتحدة .

٢ - في اليوم الاخير من الدورة اتخذت الجمعية العامة في جلسة عامة القرار ٣١٨٧  
دون اشارة مسبقة الى اي لجنة رئيسية . وقد عالج هذا القرار « اعادة الاعمال الفنية  
الى الاقطار التي وقعت ضحية لاعمال المصادرة » . وتنص الفقرة الثامنة من المقدمة  
والفقرات التنفيذية ١ و ٢ و ٣ على ما يلي :

« اذ تستنكر [ الجمعية ] بشدة نقل الاعمال الفنية بالجملة وبدون مقابل من قطر لآخر تكرارا نتيجة للاحتلال  
الاستعماري او الاجنبي ،

« ١ - تؤكد ان اعادة الاعمال الفنية والتماثيل ومعروضات المتاحف والمخطوطات من قطر الى آخر دون  
مقابل ، سيعزز التعاون الدولي لان ذلك يشكل تعويضا عادلا عن الاضرار التي ارتكبت ،

« ٢ - تقر بالمسؤوليات الخاصة في هذا الصدد الملقاة على عاتق تلك الاقطار التي استولت على مثل  
هذه الاشياء نتيجة للاحتلال الاجنبي والاستعماري فقط ،

« ٣ - تدعو جميع الدول المعنية الى الامتناع عن مصادرة الاعمال الفنية من المناطق التي ما تزال تحت  
السيطرة الاجنبية او الاستعمارية » .

وتتضح علاقة هذا القرار باعمال اسرائيل في المناطق العربية المحتلة من حقيقة ان  
« نهب الممتلكات الاثرية والثقافية في المناطق المحتلة » هو واحد من « انتهاكات »  
« المواثيق والانظمة الدولية النافذة » التي « اعربت [ الجمعية ] عن اسفها العميق  
ازاءها » داعية اسرائيل الى « ايقافها فوراً » في الفقرتين ٣ ( ز ) و ٤ من القرار  
٣٠٩٢ - ب .

وقد اتخذ القرار ٣١٨٧ بـ ١١٣ صوتا دون معارضة وامتناع ١٧ ولم تشارك  
اسرائيل في التصويت . اما الدول التي امتنعت عن التصويت فكان من بينها عدد من  
الدول وجدت نفسها في تناقض لكونها كانت في الماضي القريب ضحية مصادرة هذه  
الاعمال الفنية وفي الوقت نفسه الجاني الذي ارتكب اعمال هذه المصادرة وذلك خلال  
فترات « الاحتلال الاستعماري والاجنبي » ، فقد عانت هذه الدول من هذه الممارسات